

Distr.: General
12 January 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 31 من جدول الأعمال
تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة عشرة

أولاً - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية لكي تجري مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدم التقرير أيضاً إلى المجلس، عملاً بقراره 1646 (2005)، ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الرابعة عشرة للجنة المعقودة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

2 - وأعد هذا التقرير أيضاً عملاً بقرارين متطابقين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016)) اللذين شجعت فيهما اللجنة على استعراض نظامها الداخلي المؤقت من خلال لجنتها التنظيمية بغية تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، وعلى زيادة تركيزها على التطورات المستجدة على الصعيدين القطري والإقليمي، وعلى تعزيز مشاركة أعضائها، وكذلك النظر في تنويع أساليب عملها بغية تعزيز كفاءتها ومرونتها في دعم بناء السلام والحفاظ عليه. ومن هذا المنطلق، يعكس هيكل التقرير ويعرض محتواه العمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه، والأولويات المحددة في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة عشرة.



ثانياً - أعمال لجنة بناء السلام

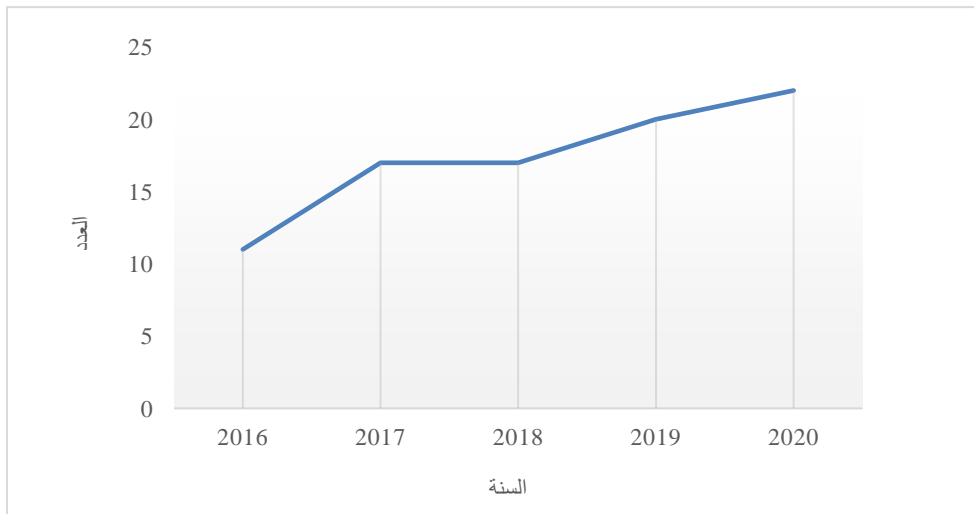
3 - رغم القيود المفروضة في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أنجزت اللجنة خلال دورتها الرابعة عشرة برنامج عمل كبير، فقد بلغ مجموع عدد الاجتماعات التي عقدتها 37 اجتماعاً⁽¹⁾، وهذا أعلى عدد يُسجل منذ إنشاء اللجنة. ويشمل هذا العدد سلسلة مشاورات أُجريت عبر الإنترنت بشأن استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام. وإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة، استناداً إلى تحليل شامل لمنظومة الأمم المتحدة وبمساعدة مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بتعديل برنامج عملها ليكون برنامجاً يدعم التدابير الوطنية والإقليمية للتصدي لتأثير جائحة كوفيد-19.

ألف - الأعمال الخاصة ببلدان ومناطق بعينها

4 - وسّعت اللجنة النطاق الجغرافي لأعمالها، وبتماشى ذلك مع الاتجاه المُعين منذ عام 2016 كما هو مبين في الشكل الأول أدناه. وهذا التوسع المطرد دليل على الدور المفيد التي تقوم به اللجنة بوصفها منبراً ترغب البلدان المتضررة في استعماله لمناقشة أولوياتها في مجال بناء السلام والفرص المتاحة لها في هذا المجال وكذلك تحدياته. وفي عام 2020، عملت اللجنة على تقديم الدعم في 15 سياقاً خاصاً ببلدان ومناطق بعينها. فقد عقدت اجتماعات لأول مرة بشأن منطقة وسط أفريقيا وجزر المحيط الهادئ، واستأنفت عملها على دعم بناء السلام في الصومال ومنطقة البحيرات الكبرى.

الشكل الأول

أعمال لجنة بناء السلام الخاصة ببلدان ومناطق بعينها منذ عام 2016



5 - وتمحور عمل اللجنة مع بوركينا فاسو حول حشد الدعم لجهود هذا البلد في مجال بناء السلام في ظل تدهور الحالة الأمنية والإنسانية فيه وفي ظل تحديات أخرى ناجمة عن تأثير جائحة كوفيد-19. وفي 5 آذار/مارس، أطلع وزير الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو اللجنة على أولويات حكومة هذا البلد في مجال بناء السلام على النحو المبين في مصفوفة الإجراءات ذات الأولوية لبرنامج الطوارئ لمنطقة

(1) لا يشمل هذا العدد الاجتماعات الإجرائية.

الساحل للفترة 2020-2021، ووضعت هذه الأولويات في أعقاب تقييم مشترك أجرته الحكومة في عام 2019 بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبدعم من اللجنة. وبعد الاجتماع، بعث الرئيس رسالة إلى وزير الاقتصاد والمالية والتنمية في بوركينا فاسو تضمنت موجزًا للمساهمات الراهنة والمزمعة لأعضاء اللجنة المستهدف بها دعم أولويات حكومة هذا البلد والتي تعادل قيمتها ما مجموعه 400 مليون دولار. واجتمعت اللجنة مرة أخرى في 8 تشرين الأول/أكتوبر للنظر في تأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام في بوركينا فاسو، ولا سيما فيما يتعلق بمن يعيشون في المناطق المتضررة من الهجمات الإرهابية. وعرض رئيس وزراء بوركينا فاسو في ذلك الاجتماع الخطة الوطنية للتصدي لجائحة كوفيد-19 التي فاقمت، حسب قوله، تحديات بناء السلام خلال سنة مقرر إجراء انتخابات فيها. ورحبت اللجنة بالتحضيرات للانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشجعت شركاء بوركينا فاسو على النظر في تقديم الدعم الملئم إلى هذا البلد في تصديده لجائحة كوفيد-19 وفيما يبذله من جهود من أجل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الوفاء بالتزاماتهم تجاه الإجراءات ذات الأولوية. وصدر عن الاجتماعين بيانان صحفيان أعرب فيهما مجدداً عن التزام اللجنة بمواصلة دعمها لبناء السلام ولجهود الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19 في بوركينا فاسو.

6 - وفيما يتعلق ببوروندي، واصلت اللجنة التركيز في عملها على استمرار الاهتمام الدولي بأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام. وفي 27 كانون الثاني/يناير، قدمت حكومة بوروندي إحاطة إلى اللجنة بشأن التحضيرات للانتخابات، ودعتها إلى أن تكون واسطة لحشد الموارد لدعم أولويات بوروندي في مجال التنمية. وفي 25 شباط/فبراير، قدم رئيس تشكيلة بوروندي إحاطة إلى اللجنة بشأن الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الفترة من 2 إلى 6 شباط/فبراير، وبشأن الاجتماعات التي عُقدت في أديس أبابا مع المفوض المعني بالسلم والأمن والمفوض المعني بالشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي. واستمعت اللجنة أيضاً إلى إحاطة قدمها الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا بشأن عمل المنظمة مع بوروندي لدعم العملية الانتخابية. ودعا الرئيس، في الرسالة التي وجهها إلى مجلس الأمن بشأن نتائج زيارته، إلى مواصلة إعطاء دور للجنة حتى تقدم الدعم، حيثما أمكن، إلى حكومة بوروندي والأحزاب السياسية والجهات المعنية الأخرى في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة شاملة للجميع. وأكد على دور القادة على جميع المستويات في كفالة تهيئة بيئة مواتية للانتقال السياسي السلمي، وأوصى بمواصلة المبادرات الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. وفي 11 أيار/مايو، قدم الرئيس إحاطة خطية إلى اللجنة دعا فيها الجهات المانحة إلى أن تزيد مساهماتها في أدوات التمويل المعنية بالنظر إلى تأثير كوفيد-19 والكوارث الطبيعية، وأن تواصل دعمها لعمل شبكة الوساطة النسائية في بوروندي. وبمناسبة تنصيب الرئيس الجديد لبوروندي في 18 حزيران/يونيه، أبدى أعضاء اللجنة استعدادهم لتقديم الدعم التام لمواكبة بوروندي في سعيها إلى تحقيق أولوياتها في مجال بناء السلام وفي المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ولذا، واصل الرئيس العمل مع الحكومة الجديدة ومجموعة واسعة من الجهات المعنية. وشجع مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، على استمرار عمل لجنة بناء السلام في هذا الصدد بوصفها منبرا صالحا للحوار بين بوروندي وشركائها، مردداً اقتراح بعثة التقييم الاستراتيجي الموفدة إلى بوروندي في أيلول/سبتمبر بأن تواصل اللجنة، بناء على طلب الحكومة، عملها كمُنبر لإجراء المناقشات بين بوروندي وشركائها بشأن خطة التنمية الوطنية، وخطة بناء السلام، وحشد الموارد.

7 - وتمحور عمل اللجنة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عام 2020 حول المواكبة الدولية المتواصلة والمتسقة لأولويات بناء السلام في هذا البلد في أعقاب إبرام الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في شباط/فبراير 2019، بالتزامن مع تطبيق حزمة من تدابير صندوق بناء السلام لدعم تنفيذ هذا الاتفاق، مع التركيز بشكل خاص على الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في الفترة 2020-2021. وفي 20 شباط/فبراير، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى تقريراً إلى مجلس الأمن عن الزيارة التي قام بها إلى بانغي في الفترة من 11 إلى 14 شباط/فبراير والتي رافقه فيها الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى، وعن الاجتماعات التي عقدها مع ممثلين عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة قبل قيامه بتلك الزيارة. وأحاط التقرير المجلسَ علماً بالرسائل الموجهة إلى السلطات الوطنية من اللجنة، وهي رسائل تشدد على ما لإجراء انتخابات سلمية من أهمية في دوام السلام والتنمية. وأعرب الرئيس عن التزام اللجنة بتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة الذي يحظى بدعم صندوق بناء السلام أيضاً، وبتقديم المساعدة لضمان التحضير للانتخابات وتنظيمها في حينه والتوعية بالتحديات المطروحة. ووافقت اللجنة أيضاً على تقديم المساعدة في حشد الموارد لدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لعناصرها المتعلقة بسيادة القانون. وفي 7 أيار/مايو، اجتمعت اللجنة لمناقشة تأثير جائحة كوفيد-19 في حياة السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود المبذولة لتسوية النزاعات وبناء السلام. وأبدت اللجنة مجدداً التزامها بدعم إجراء العملية الانتخابية في ظروف سلمية، بطرق منها المساعدة في حشد الموارد المالية الكافية لها. وعقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات ابتداءً من تموز/يوليه نتجت بعقد اجتماع في 20 تشرين الأول/أكتوبر أسفر عن إعداد المشورة الخطية التي قُدمت إلى مجلس الأمن ليُسترشد بها في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وركزت تلك المشورة على أهمية تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، والتحضير والتنظيم في حينه للانتخابات حرة شفافة وسلمية ذات مصداقية وشاملة للجميع تُشارك فيها جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والعائدون والمشدون داخلياً؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية مع التركيز على التحديات الطويلة الأمد؛ وتعزيز سيادة القانون بوسائل منها آليات العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب.

8 - وعقدت اللجنة أول اجتماع لها بشأن منطقة وسط أفريقيا في 9 حزيران/يونيه، وسلط الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا الضوء على تأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه، وشدداً على ضرورة دعم الجهود الوطنية والإقليمية لسدّ حالات النقص الحرج في التمويل التي نجمت عن تأثير الجائحة. ومن منطلق إدراك اللجنة أن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات المواد الخام التي انخفضت أسعارها انخفاضاً حاداً منذ كانون الثاني/يناير، دعت إلى تقديم دعم إضافي إليها للمساعدة في صون القدرات الوطنية على مكافحة تفشي الأمراض والوفاء في الوقت نفسه بأولويات بناء السلام. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تأثير جائحة كوفيد-19 في التحديات القائمة، ومنها النزاع في شمال غرب الكاميرون وجنوب غربه، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإرهاب في حوض بحيرة تشاد، والقرصنة في خليج غينيا. ونوّهت بالجهود الأساسية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعرضت استعمال منبرها للتشجيع على تقديم المزيد من الدعم لجهود بناء السلام التي تبذلها هذه المنظمة دون الإقليمية. ونوّهت اللجنة أيضاً بالتدابير الجاري تنفيذها للتصدي للجائحة، ودعت إلى اتخاذ تدابير أقوى لعكس تأثير الجائحة الشديد في النساء والفتيات.

9 - وعقدت اللجنة، بمبادرة من رئيس كولومبيا إيفان دوكي ماركيز، بصفته رئيسها، اجتماعاً موضوعه "الممارسات الجيدة في تمويل بناء السلام والشراكات" في 14 و 15 كانون الثاني/يناير في كارتاخينا بكولومبيا. وأتاح الاجتماع فرصة لمناقشة أولويات كولومبيا في مجال بناء السلام، بما في ذلك تلقي إحاطات بشأن مستجدات الحالة السياسية ومبادرات بناء السلام في البلد قَدَمها رئيس كولومبيا ووزير خارجيتها، والممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، وممثلون عن القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية) والمجتمع المدني. وأقرّ أعضاء اللجنة بأن بناء الثقة وتحقيق المصالحة عمليتان مطوّلتان ضروريتان لتنفيذ اتفاق السلام على نحو شامل. ورحبوا بمساهمات صندوق بناء السلام في دعم الأولويات الوطنية لبناء السلام، ودعوا إلى توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام في كولومبيا. والتقى أعضاء اللجنة خلال الزيارة بنساء كنّ مقاتلات وبنساء ضحايا وصفن ما وجدنه من فرص وما واجهنه من صعوبات في سعيهن للاندماج من جديد في المجتمع وفي مباشرة أعمال حرة في معرض تُباع فيه المنتجات التي يُنتجها أفراد عانوا من النزاع في أشد المناطق تضرراً من أعمال العنف. وكان هذا الشكل من التواصل فريداً من نوعه بالنسبة للجنة، ويُبرز أهمية أن يستمع أعضاء اللجنة مباشرة إلى الأطراف المحلية، بما فيها النساء اللواتي خبرن النزاع فعلياً والخبراء في إزالة الألغام، بشأن التوصيات المتعلقة ببناء السلام.

10 - وواصلت اللجنة متابعة عملية الإصلاح السياسي في غامبيا. ففي اجتماع عُقد في 15 حزيران/يونيه وترأسه وزير خارجية كندا، أبرز وزير العدل ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا تأثير جائحة كوفيد-19 في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الإصلاحات السياسية والانتقالية الجارية. وبعد تلقي اللجنة إحاطتين قدمهما وزير خارجية غامبيا ووزير العدل فيها خلال اجتماع لها عُقد في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، شجعت اللجنة الحكومة على مواصلة جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية مراجعة الدستور. وأشادت اللجنة بعمل لجنة الحقيقة والمصالحة والجبر التي استأنفت جلسات الاستماع العلنية في 12 تشرين الأول/أكتوبر، وكانت في وقت عقد الاجتماع قد تواصلت مع أكثر من 35 000 من مواطني غامبيا، ومنهم مواطنون مغتربون. ورحبت اللجنة بالخطوات التي اتخذتها حكومة غامبيا لتعتمد رسمياً استراتيجية إصلاح قطاع الأمن للفترة 2020-2024 واستراتيجية الأمن الوطني المنتظر منهما تمهيداً الطريق لتفعيل سياسة البلد العامة للأمن الوطني. وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة غامبيا لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة على نحو هادف في جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد، نوّهت اللجنة بالعمل الهام الذي تقوم به شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام ورابطة المنظمات غير الحكومية في غامبيا. ورحبت اللجنة بالتحضيرات للانتخابات المقبلة، وشجعت على تقديم المزيد من المساهمات إلى صندوق التبرعات المشترك لتمويل الانتخابات، الذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تمويل دورة انتخابات الفترة 2020-2022. وأعربت الدول الأعضاء مجدداً، في نشرات صحفية منفصلة صدرت بعد كل اجتماع، عن قلقها إزاء التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ودعت إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية للتصدي لذلك. ونوّهت اللجنة أيضاً بالمساهمات الهامة التي يقدمها صندوق بناء السلام إلى عمليات الإصلاح في غامبيا، وحثّت على أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم رهناً بالتزام الحكومة بتنفيذ عمليات الإصلاح على نحو شامل وشفاف.

11 - وفي 11 حزيران/يونيه، عقدت اللجنة أول اجتماع لها بشأن منطقة البحيرات الكبرى منذ عام 2017. ويعد إحاطات قدمها ممثلون عن المنطقة والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة والقطاع الخاص، ورحبت اللجنة بالجهود الوطنية والإقليمية الهادفة إلى كفالة إحرار تقدم في مجالات بناء السلام الرئيسية المبينة في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بما في ذلك تعزيز التعاون الاقتصادي في مجال إدارة الموارد الطبيعية. ورحبت اللجنة بتنسيق تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ودعت إلى التضامن الدولي في مكافحة تفشيها. وشددت على أهمية إعطاء الأولوية للدور الهام الذي يمكن للنساء والشباب تأديته، ولتحسين مناخ قطاع الأعمال التجارية لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة النشطة في جميع أنحاء المنطقة. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت اللجنة مرة أخرى لمناقشة دور النساء في بناء السلام وتحقيق التنمية في المنطقة. وجاء الاجتماع عقب تنظيم مكتب المبعوث الخاص للأمم العام لمنطقة البحيرات الكبرى سلسلة من المشاورات الإقليمية في تموز/يوليه وآب/أغسطس بهدف توجيه عمل اللجنة في المنطقة. وحضرت جلسات المشاورات قيادات نسائية في المنطقة، وممثلون للحكومات، وأعضاء في المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، ورائدات أعمال حرة وقائدات من قطاع الأعمال، وممثلون للمنشآت الإقليمية والمجتمع المدني، وشركاء دوليون. وتوحي مثل هذا التنوع في النساء اللواتي يقمن إحاطات، بما في ذلك إشراك قائدات من قطاع الأعمال، هو ممارسة جيدة جديدة شجعت اللجنة على العمل بها حتى يُستمع إلى وجهات نظر وتوصيات مختلفة بشأن التعامل مع تحديات بناء السلام. والتوصيات التي انبثقت عن هذه المشاورات تتعلق على وجه الخصوص بقضايا تمكين النساء والشباب بوصفهم قوى دافعة للتحويل الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز مشاركتها الهادفة في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. والتزمت اللجنة بمواصلة العمل مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. والتزمت كذلك بمواصلة الدعوة إلى حشد الموارد لفائدة مبادرات بناء السلام والتنمية في المنطقة التي تقودها نساء.

12 - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، واصلت اللجنة توجيه الاهتمام الدولي إليها ودعم الحوار بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية في سياق الفترة الانتقالية اللاحقة لإجراء الانتخابات وبالنظر إلى الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ونقل مهامه إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركاء آخرين. وفي 24 شباط/فبراير، اجتمعت اللجنة لتعتمد رسمياً مشورة خطية موجهة منها إلى مجلس الأمن بشأن ولاية المكتب ودعم العملية الانتقالية للأمم المتحدة، مع التركيز على دعم أولويات بناء السلام الوطنية على نحو منسق ومنسق. وفي 3 حزيران/يونيه، أحاط الرئيس للجنة بأخر المستجدات السياسية في غينيا - بيساو وتأثيرها في تنفيذ ولاية المكتب وفي خطة الأمم المتحدة الانتقالية. ونوقشت هذه المسائل في اجتماع عُقد في 24 حزيران/يونيه لمتابعة تأثير جائحة كوفيد-19 في أولويات بناء السلام الوطنية، وقدم الرئيس أيضاً إحاطة في هذا الاجتماع بشأن المناقشات التي أجراها عبر الإنترنت مع ممثلي البنك الدولي في غينيا - بيساو بشأن إدخال البنك تعديلات على برامجه. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ناقش الرئيس الاحتياجات والتحديات المرتبطة بدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غينيا - بيساو مع ممثلي بنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، ومجلس المرأة في غينيا - بيساو لتيسير الحوار، والمجلس الوطني للشباب في غينيا - بيساو. وخلال اجتماع متابعة عقدته اللجنة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الرئيس إحاطة إلى اللجنة بشأن هذه المشاورات، ودعا ممثلي بنك التنمية الأفريقي ومجلس المرأة إلى تقديم عروض.

ورحب الأعضاء بتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وشددوا على أهمية المشاركة الفعالة والهادفة للنساء والشباب في مبادرات بناء السلام. وأكدوا مجددا الدور الحيوي للجنة بوصفها منبرا لتقديم دعم متسق ومنسق لأولويات غينيا - بيساو في مجال بناء السلام.

13 - وفي 9 أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعا عبر الإنترنت بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 في حوض بحيرة تشاد. ويعد إحاطات قدمها ممثلون للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمجتمع المدني، وإحاطة قدمها الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد، أقرت الدول الأعضاء بأن هذه المنطقة دون الإقليمية كانت تواجه تحديات أمنية وإنسانية وإنمائية جسيمة حتى قبل تفشي الجائحة. وأقرت اللجنة بأهمية الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من وجود جماعة بوكو حرام فيها، وحثت على تقديم دعم قوي متعدد الشركاء لتنفيذها، وذلك بالأخص في سياق مواجهة الجائحة. ورحبت اللجنة بالترابط بين هذه الاستراتيجية والاستراتيجيات والمبادرات الأخرى، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومشاريع صندوق بناء السلام، ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتزمت اللجنة بدعم هذه الجهود بطرق منها المساعدة في إعلاء صوت العمليات على بناء السلام من نساء المنطقة اللواتي يعانين معاناة شديدة من تأثير جائحة كوفيد-19. وفي سياق المتابعة، قدم الرئيس بيانا خطيا إلى مجلس الأمن في جلسة مناقشته المفتوحة المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر والتي كان موضوعها "الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن"، وشدد الرئيس في هذا البيان على الأهمية التي توليها اللجنة إلى ضرورة التخفيف من حدة التوتر بين الرعاة والمزارعين وإيجاد حلول للمنازعات بينهم التي تفاقمت بسبب التدهور البيئي في حوض بحيرة تشاد.

14 - وسعت اللجنة خلال عام 2020 إلى كفالة استمرار وتنسيق الدعم الدولي لحكومة ليبيريا في إرساء سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة. ومن المجالات التي أوليت الأولوية إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك بالأخص في ضوء الترتيب الرباعي السنوات المدرج في إطار التسهيل الائتماني الممدد الممنوح إلى ليبيريا من قبل صندوق النقد الدولي، لمساعدة هذا البلد على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وإرساء دعامة للنمو المستدام. وقد زادت أهمية هذا الموضوع بعد تفشي جائحة كوفيد-19. وفي 15 نيسان/أبريل، كانت ليبيريا موضوع أول مناقشة خاصة ببلد بعينه تتناول تداعيات جائحة كوفيد-19 على بناء السلام. وبانت هذه المسألة مجال أولوية ثان في عمل اللجنة مع ليبيريا، إلى جانب التركيز على دور النساء والشباب ومشاركتهم في جهود التصدي للجائحة. وسلط الضوء على شدة تأثير الجائحة في النساء والفتيات، بما في ذلك مفاقمتها الآثار الاقتصادية التي تلحقهن في القطاع غير الرسمي، وتأثيرها السلبي في صحة النساء، وزيادة العنف الجنساني، وأهمية الدور الذي تقوم به النساء بممارستهن مهام الإسعاف الأولي وتقديمهن الرعاية دون تلقي أجر. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، قام رئيس التشكيلة بزيارة افتراضية لليبيريا، واجتمع على صعيد ثنائي مع ممثلين للحكومة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات نسائية. والمجال الثالث الذي أولته اللجنة الأولوية هو مواصلة الدعم لجهود الحفاظ على السلام في سياق عملية الاستفتاء الدستوري وانتخابات مجلس الشيوخ في ليبيريا المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرئيس اجتماعا في سياق انتخابات عام 2020. وأكد وزير خارجية ليبيريا التزام الحكومة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية لما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق السلام والتنمية في ليبيريا، واستشهد على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لضمان مشاركة النساء والشباب وغيرهم من الفئات المهمشة وللتصدي للعنف ضد المرأة. وأكد الاجتماع أهمية تقديم المساعدة

الدولية، بناء على طلب حكومة ليبيريا، لدعم إجراء انتخابات سلمية وشفافة، واستمرار التزام ليبيريا بإرساء سلام دائم وتحقيق التنمية المستدامة، ووجه العديد من المشاركين الانتباه إلى التحضيرات لإجراء انتخابات عامة في عام 2023، وأشاروا إلى أثر التطورات في المنطقة دون الإقليمية والدعم البالغ الأهمية الذي تقدمه جهات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأثارت المناقشة اهتمام المانحين بتقديم تبرعات إضافية قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر إلى صندوق التبرعات المشترك لتمويل الانتخابات الذي يُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة أهمية تمكين المرأة ومشاركتها الفعلية في العمليات السياسية، وللتشجيع على مواصلة بذل الجهود للتصدي للتحديات التي تُواجه على صعيد مسائل المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مكافحة العنف ضد المرأة، وهذه مسألة ستظل محور تركيز في عام 2021.

15 - وتواصل عمل اللجنة مع بابوا غينيا الجديدة، حيث عُقد اجتماع في 12 أيار/مايو بمشاركة نائبة الأمين العام لمناقشة التطورات الأخيرة في البلد، بما في ذلك المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وقدمت نائبة الأمين العام تفاصيل في الاجتماع عن زيارتها الأخيرة لهذا البلد، وأبرزت الدور الذي تقوم به مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وشددت على دور المساواة بين الجنسين في بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ. وأكد نائب رئيس الوزراء، ووزير شؤون بوغانفيل، والوزير المكلف بشؤون ما بعد الاستفتاء الناجح في إنجاز الاستفتاء في كانون الأول/ديسمبر 2019 والمشاورات الجارية في أعقابها. وعرضوا التدابير المتخذة لمنع نقشي كوفيد-19، وحثوا المجتمع الدولي على دعم استثماراتهم في التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة والتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. وشجعت اللجنة على مواصلة المشاورات الجارية بعد الاستفتاء، وأثنت على الجهود التي تبذلها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة لمنع نقشي كوفيد-19. والتزمت عدة وفود بالمساعدة في حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزام الحكومة بعدم ترك أحد خلف الركب. ونوّهت اللجنة أيضا بمساهمات صندوق بناء السلام، وأحاطت علما بطلب إعادة تحديد أهلية الاستفادة منه لتلبية احتياجات بناء السلام في منطقة بوغانفيل ومنطقة المرتفعات.

16 - وفي 28 تموز/يوليه، تناولت اللجنة لأول مرة جزر المحيط الهادئ، مع التركيز على آثار جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه. وبعد إحاطات قدّمتها مسؤولون في الأمم المتحدة، وممثل جزر المحيط الهادئ في الشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة، والممثل الدائم لتوفالو بصفته رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء آثار جائحة كوفيد-19 في هذه المنطقة التي هي في طور تعزيز مكاسب بناء السلام فيها والتي تواجه في الوقت ذاته تحديات اجتماعية واقتصادية جسيمة بالإضافة إلى الآثار الضارة لتغير المناخ. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لسد حالات النقص الحرج في القدرات التي نجمت عن الجائحة، ومنها مبادرة قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بتفعيل إعلان بيكيتاوا. وقادة جزر المحيط الهادئ يُعربون منذ أكثر من عقد عن قلقهم من تهديد تغير المناخ هذه المنطقة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي يبذلها منتدى جزر المحيط الهادئ وغيره من المنتديات الإقليمية من أجل بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 والتعافي منها في منطقة المحيط الهادئ. وأشادت اللجنة بعمل صندوق بناء السلام على سد حالات النقص الحرج في تمويل مبادرات بناء السلام في هذه المنطقة.

17 - وبمناسبة اختتام سيراليون عملها مع اللجنة من خلال تشكيلة قطرية، قدمت الحكومة إلى اللجنة في 10 كانون الأول/ديسمبر خريطة طريق متسقة مع خطة التنمية الوطنية تصبّ في أن يكون العمل في المستقبل أكثر مرونة. ورحبت اللجنة بخريطة الطريق، وشجعت الحكومة على دعم وتعزيز المساهلة والشفافية في مؤسسات الدولة، والعقد الاجتماعي بين السلطات والمواطنين. والتزمت اللجنة بدعم ما تبذله الحكومة من جهود في تنفيذ وثيقة خريطة الطريق بنجاح، وفي تمكين النساء والشباب.

18 - وبناء على الطلب الذي قدمته حكومة الصومال الاتحادية بعد تجديد أهليتها للاستفادة من صندوق بناء السلام، اجتمعت اللجنة في 2 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة أولويات البلد وتحدياته في مجال بناء السلام. ونوّهت اللجنة بالتزام البلد ببناء السلام والحفاظ عليه وتحقيق المصالحة وهو ما تبرهن عليه خطته للتنمية الوطنية وإطاره للمصالحة الوطنية. وأنتت اللجنة على الصومال لتحسينه العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء فيه، والاتفاق على نموذج انتخابي، وإحراز تقدم في ترسيخ إطار المصالحة الوطنية وميثاق المرأة الصومالية لدى الجهات الصومالية المعنية، مما يتيح فرصة للانتقال إلى الأخذ بمنظور طويل الأمد بشأن عملية هذا البلد لبناء السلام والدولة فيه. والتزمت اللجنة بتقديم المساعدة في حشد الدعم الدولي لأولويات بناء السلام الوطنية، ودعم الجهود الهادفة إلى إيجاد حلول لبعض التحديات المستعصية المُواجهة في تحقيق السلام في الصومال. وأعربت اللجنة عن استعدادها لتقصّي الفرص المتاحة لدعم تنفيذ إطار المصالحة الوطنية، وأكدت في هذا الصدد على الدور الحيوي للمرأة في بناء السلام في الصومال.

19 - وتمشياً مع التزام اللجنة منذ أمد بعيد بدعم غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، اجتمعت اللجنة في 22 نيسان/أبريل لمناقشة حالات النقص الحرج في التمويل التي برزت في المنطقة بسبب الجائحة. وفي إطار متابعة البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2020/2) الذي شجع فيه المجلس على تقديم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة تقارير سنوية مشتركة بينهما إلى اللجنة بشأن أعمال تعزيز التكامل في جهود الأمم المتحدة في منطقة الساحل، ناقشت اللجنة في 14 تشرين الأول/أكتوبر آخر التطورات في منطقة الساحل وحالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبعد إحاطات قنّما ممثلون للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنسق الإقليمي لمنندى المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نوّهت اللجنة بالجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ تلك الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التوجيه السياسي، وبتعزيز القدرات في وحدة دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة التي يوجد مقرها داكار، وبدور مكتب التنسيق الإنمائي المتزايد ما يُقدّمه من دعم. وأكدت دول أعضاء عديدة في اللجنة، إدراكاً منها لاحتمال أن تُحدث الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 انتكاسةً في التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، على ضرورة بذل جهود كبيرة للحيلولة دون تأزم حالة الملايين من سكان الساحل، وعلى وجوب وضع المرأة في صلب جهود الإنعاش وبناء السلام. وأشارت اللجنة أيضاً إلى الدور الهام للشباب في هذا الصدد. وأقرّت اللجنة بأن تمويل جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي من آثار جائحة كوفيد-19 في منطقة الساحل يُتيح فرصة لتشجيع عمل المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة في مجال العمل الإنساني والتنمية وإرساء السلام. ودعا ممثلو المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى التركيز بشكل أقوى على دعم برنامجهم الاستثماري ذي الأولوية، وشددوا على ضرورة تعزيز ثقة الشعوب في القوات العسكرية والأمنية، فذلك شرط مسبق ضروري لمكافحة الإرهاب بفعالية وتعزيز قدرة المجتمعات

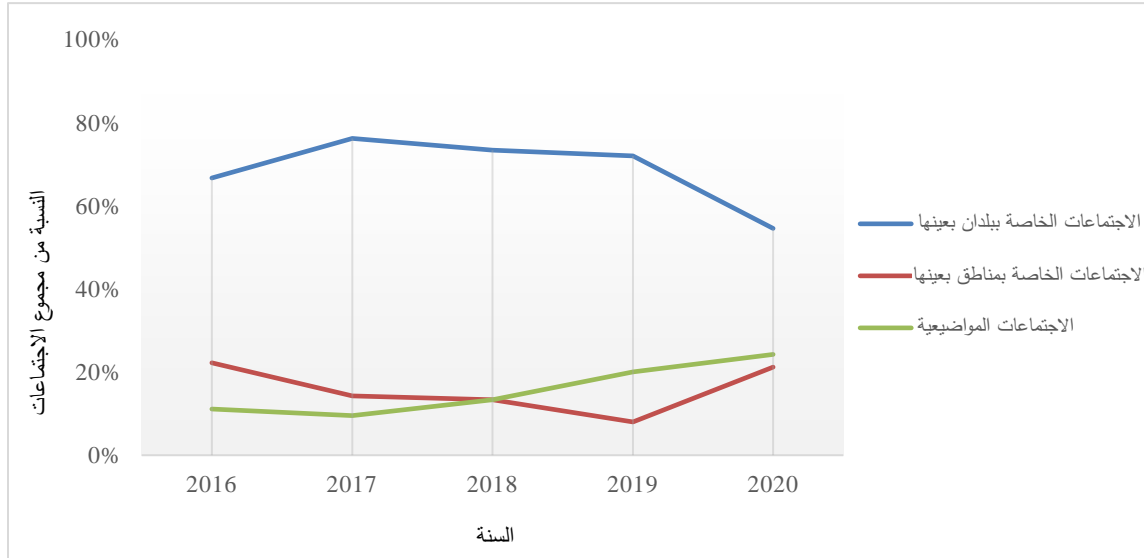
المحلية على الصمود. ونقل الرئيس العناصر الأساسية المُتناولة في المناقشة في البيان الذي قدمه إلى مجلس الأمن خلال الاجتماع المعقود بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. ونقل كذلك التوصيات التي قدمتها عاملات على بناء السلام وقائدات في قطاع الأعمال من نساء المنطقة، بما في ذلك مناداتهن بتقديم دعم أقوى لمن يعيشون في أوضاع هشة في المناطق الأشد تضرراً من النزاعات ويعانون كذلك من انعدام الأمن الغذائي نتيجة الآثار الثانوية لجائحة كوفيد-19، وبتعزيز فرص حصول رائدات الأعمال الحرة على الائتمان، لأن ذلك شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وأعرب الرئيس كذلك عن قلق اللجنة إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في بعض نواحي المنطقة، وارتفاع مستويات التشرد، وأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، والتدهور البيئي، والمخاطر العابرة للحدود بما في ذلك الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، وتزايد حدة التوتر بين الرعاة والمزارعين نتيجة الترحال الرعوي، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، والآثار الضارة لتغير المناخ، وانخفاض مستويات المساواة بين الجنسين، والمستويات غير المسبوقة لانعدام الأمن الغذائي المبلغ عنها مؤخراً، وشدد على وجوب التحقيق على نحو واف في جميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها.

باء - الأعمال على المسائل الشاملة والمواضيعية

20 - على غرار المناقشات الخاصة ببلدان ومناطق بعينها، ازداد عمل اللجنة على المسائل الشاملة والمواضيعية منذ عام 2016 (انظر الشكل الثاني أدناه). وفي حين ظلت الاجتماعات الخاصة ببلدان بعينها هي الفئة الغالبة من الاجتماعات (انخفضت نسبتها من أكثر من 60 في المائة من الاجتماعات في عام 2016 إلى 50 في المائة في عام 2020)، شكّلت كل فئة بمفردها من فئتي الاجتماعات الخاصة بمواضيع بعينها (باستثناء الاجتماعات المعقودة بشأن استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام) والاجتماعات الخاصة بمناطق بعينها ما نسبته 25 في المائة من مجموع الاجتماعات في عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن عمل اللجنة على المسائل الشاملة والمواضيعية يتطلب أيضاً تبادل الممارسات الجيدة والأمثلة الخاصة ببلدان أو مناطق بعينها. ففي عام 2020 على سبيل المثال، تضمنت الاجتماعات الخاصة بمواضيع بعينها التي عقدتها اللجنة إحاطات بشأن أولويات بناء السلام في عدد من البلدان والمناطق، بما في ذلك قبرغيزستان، والبوسنة والهرسك، والسودان (فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور).

الشكل الثاني

الاجتماعات الخاصة ببلدان ومناطق وعينها التي عقدتها لجنة بناء السلام منذ عام 2016



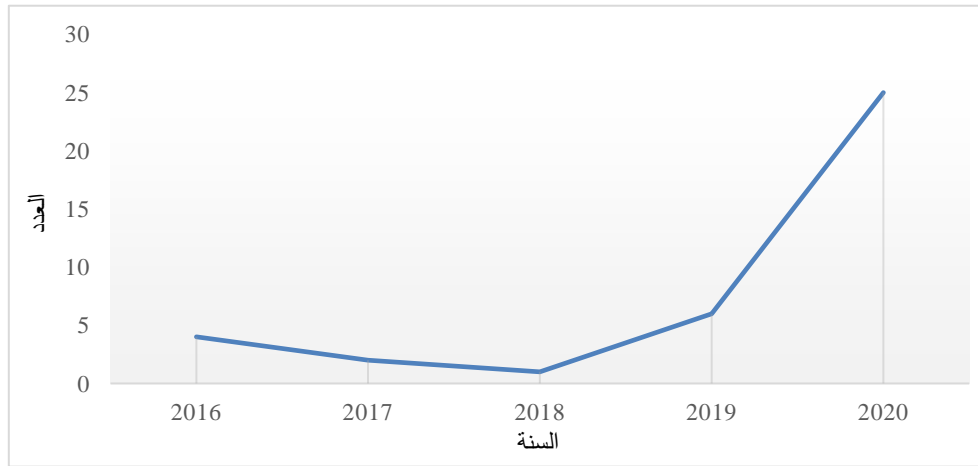
21 - وعملاً باختصاصات استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت اللجنة سلسلة من المشاورات المفتوح باب المشاركة فيها أمام جميع الدول الأعضاء، والكيانات المعنية من منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، والخبراء المستقلين، للمساهمة في المرحلة الرسمية من الاستعراض. وبالاستناد إلى أولويات بناء السلام في الأعمال التي قامت بها اللجنة بشأن بلدان ومناطق ومواضيع بعينها منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها [262/70](#) واتخاذ مجلس الأمن قراره [2282 \(2016\)](#)، وبالبناء على أولوية الإمساك وطنياً بزمم عمليات بناء السلام، ركزت المشاورات على بناء السلام في سياقات عمليات الأمم المتحدة الانتقالية، ودور المرأة في بناء السلام، والعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأهمية بناء المؤسسات، وتوفير التمويل وإقامة الشراكات من أجل بناء السلام. وفي رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 ([A/74/935-S/2020/645](#))، أطلعت اللجنة رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام على العناصر الرئيسية التي انبثقت عن المشاورات، بما في ذلك المجالات المُحرز فيها تقدم والتحديات الباقية وتوصيات ليُنظر فيها خلال المرحلة الرسمية من الاستعراض.

22 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير التي تزامنت مع الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن قراره [1325 \(2020\)](#)، زادت اللجنة من جهودها لدعم المرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في استراتيجيتها الجنسانية. وبذلت اللجنة جهداً لتعزيز بناء السلام على نحو يُراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال زيادة العمل بانتظام مع النساء العاملات على بناء السلام⁽²⁾، وتعزيز مراعاة الأبعاد الجنسانية لبناء السلام في ما تُجره من تحليل وما تُقدمه من مشورة. وكما هو مبين في الشكل الثالث أدناه، زاد عدد النساء اللواتي قُدمن إحاطات إلى اللجنة من 6 نساء في عام 2019 إلى رقم قياسي في عام 2020 هو 25 امرأة.

(2) لأغراض هذا التقرير، تعني عبارة "العاملات على بناء السلام" الممثلات لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أو مراكز الفكر والخبرات المستقلة اللواتي يُقدن عمليات لبناء السلام والحفاظ عليه في بلدان ومناطق قيد نظر اللجنة، ويُسهمن في هذه العمليات.

الشكل الثالث

الإحاطات التي قدمتها نساء عاملات على بناء السلام إلى لجنة بناء السلام منذ عام 2016



23 - وأُعربت اللجنة مرارا خلال السنة عن قلقها إزاء التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 من حيث أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وانعدام المساواة بين الجنسين في البلدان والمناطق قيد نظرها، والتحديات والتهديدات الإضافية التي تواجهها العاملات على بناء السلام. وأقرت الدول الأعضاء في العديد من اجتماعات اللجنة بأن العالم يشهد خلال هذه الجائحة تصاعدا للعنف ضد النساء والفتيات، كما تواجه النساء في سياقات عمليات بناء السلام تزايداً في انعدام الأمن الاقتصادي نظراً لارتفاع نسبة عملهن في القطاع غير الرسمي، وتزايد عبء الأعمال التي يقمن بها دون أجر وعبء العمل المنزلي. واستمعت الدول الأعضاء، خلال اجتماعات اللجنة المعقودة على مدار السنة والمشاورات بشأن تأثير الجائحة في جهود بناء السلام في مختلف البلدان والمناطق، إلى شواغل العاملات على بناء السلام إزاء إضعاف تأثير الجائحة قدرة النساء في بعض الأماكن على المشاركة الفعلية في الخطط المجتمعية وفي عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن. وأشارت اللجنة إلى أن صندوق بناء السلام تجاوز الهدف الذي حدده الأمين العام، وهو توجيه 15 في المائة من الاستثمارات لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال بناء السلام، حيث بلغت نسبة الاستثمارات التي وجهها الصندوق لذلك 40 في المائة في عام 2018، وكانت تلك أول مرة يحقق فيها صندوق من صناديق الأمم المتحدة هذه النسبة، وقد حافظ الصندوق على هذه النسبة طوال عام 2020. وناقشت اللجنة الأبعاد الجنسانية لبناء السلام خلال المرحلة غير الرسمية من استعراض عام 2020، وأوردت مشورتها في هذا الصدد في الرسالة المؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة (A/74/935-S/2020/645).

24 - وأُعيد الإعراب عن هذه الرسائل خلال اجتماع اللجنة المعقود في 2 تشرين الأول/أكتوبر الذي كان موضوعه "قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ: تعزيز الترابط في العمل على مسائل المرأة والسلام والأمن؛ وبناء السلام والحفاظ عليه". وأجري تقييم في هذا الاجتماع للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام المعتمدة في عام 2016 ومساهمتها الإجمالية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استناداً إلى تقرير استعراضي أعده مكتب دعم بناء السلام وهيئة الأمم

المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بدعم من خبير مستقل⁽³⁾. وشهد هذا الاجتماع كذلك مناقشة بشأن الفجوة بين التطلعات الشارعة وتنفيذ الالتزامات العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وقد أسفرت هذه المناقشة عن صياغة توصيات محددة بشأن كيفية المساعدة على الحد من هذه الفجوة. وبعد تلقي تعليقات بشأن الاستراتيجية الجنسانية، وضع مكتب دعم بناء السلام/إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة عمل تتضمن مؤشرات يُمكن قياسها لتتبع تنفيذ هذه الاستراتيجية. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت خطة العمل هذه في انتظار موافقة أعضاء اللجنة عليها.

25 - وفي 11 شباط/فبراير، عقدت اللجنة اجتماعاً بشأن الشباب والسلام والأمن لتقضي سبل لزيادة الإسهام في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 (2015). وكملت الكلمات التي ألقاها ممثلون للشباب من البوسنة والهرسك وسيراليون وقيرغيزستان الإحاطات التي قدمتها الأمم المتحدة، حيث نقلوا تجاربهم في مجال بناء السلام. وتلت الكلمات التي ألقاها مداخلات أدلى بها ممثلو البعثات الدائمة لهذه البلدان في نيويورك الذين عرضوا الاستراتيجيات والخطة الوطنية لدعم الشباب والسلام والأمن. ورافق وفد الاتحاد الأوروبي مجموعة ممثلين للشباب يدفعون فعلياً بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في أوروبا. وشاركت في الاجتماع أيضاً بلدان تعمل مع اللجنة، حيث نقلت تجاربها في هذا الصدد. وشددت اللجنة على أهمية التشجيع على الزيادة من إشراك المعنيين لتمكين الشباب العاملين على بناء السلام من المشاركة في عمليات صنع القرار المناسبة. وشددت اللجنة أيضاً على ضرورة الزيادة من إشراك ممثلي الشباب في التحالفات والشراكات الهادفة لدعم مبادرات وعمليات بناء السلام. وعقب الاجتماع، وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2419 (2018)، قدمت اللجنة وثيقة تتضمن مشورة موجهة إلى مجلس الأمن قبل عقده جلسة المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن في 27 نيسان/أبريل 2020، وشددت فيها على ضرورة توفير التمويل الكافي للمساعدة في تمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم باعتبارهم قوى دافعة للتغيير الإيجابي. ورحبت اللجنة في هذا الصدد بالتدابير الاستباقية التي اتخذها صندوق بناء السلام لدعم مساهمات الشباب البالغة الأهمية في بناء السلام على الصعيدين المحلي والوطني.

26 - وعملت اللجنة منذ بداية جائحة كوفيد-19 كمُنبر لمناقشة سبل المساعدة على التخفيف من تأثيرها في التنمية وبناء السلام في البلدان قيد نظرها. وكما هو مبين أعلاه، أتاحت اللجنة للقادة الوطنيين والإقليميين في سياقات بناء السلام قيد نظرها متسعاً ليتبادلوا فيه تجاربهم ويلتمسوا دعم الجهود الهادفة لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة. وردت اللجنة، خلال اجتماعها المواضيعي بشأن "تأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه" المعقود في 8 نيسان/أبريل، واجتماعها المواضيعي بشأن "التصدي الاجتماعي والاقتصادي الفوري لجائحة كوفيد-19" المعقود في 5 حزيران/يونيه، مناداة الأمين العام بوقف إطلاق النار عالمياً، واتخاذ إجراءات عاجلة في إطار خطته للتصدي الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، والوفاء بالأولويات الوطنية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية. وأعربت اللجنة عن تأييدها لقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، وعن قلقها إزاء التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19 في البلدان المتضررة من النزاعات، وناقشت سبل ألقمة تدابير التصدي الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة مع أولويات بناء السلام المحددة وطنياً، مع إيلاء اعتبار خاص لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والابتكار الاجتماعي، وحماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وتمكينهم. وأقر كذلك بالحاجة إلى إقامة شراكات أقوى، وبالأخص مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي 21 تموز/يوليه، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جزئه

(3) متاح على الرابط: https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org/peacebuilding/files/documents/review_report_of_the_pbc_gender_strategy_implementation.pdf

المتعلق بالإدارة، بشأن الدروس المستخلصة من تجربة اللجنة في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية لبناء السلام في البلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمالها. وسلط الرئيس الضوء على الحاجة الملحة إلى دعم البلدان حتى تبني وتصون قدرتها على مكافحة الجائحة، والاستمرار في مواكبتها في الوقت نفسه في النهوض بأولوياتها الوطنية في مجال بناء السلام والتنمية على المدى المتوسط والطويل، مع المراعاة التامة لأشد الفئات ضعفا والنساء والشباب. وأطلع مجلس الأمن في 22 تموز/يوليه على العناصر الرئيسية لهذه المداولات، وذلك خلال حوار تفاعلي غير رسمي بين الهيئتين بشأن تداعيات جائحة كوفيد-19 على بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان المتضررة من النزاعات. وأبرز الرئيس، في الملاحظات التي ألقاها في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن عُقدت عبر الفيديو في 12 آب/أغسطس بشأن الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام، أن السبيل الوحيد لمواجهة هذه الأزمة هو تعزيز الشراكات والتمويل. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد الاجتماع السنوي المشترك بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكان موضوعه "تعزيز التضامن العالمي والتصدي لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على نحو يراعي حالات النزاع" لتحديد الفرص المتاحة للعمل على نحو منسق ومتسق، مع التركيز على تمويل التنمية المستدامة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. وشدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة على ضرورة أن تشمل تدابير التصدي للجائحة الجميع وأن تتولى قيادتها الجهات الوطنية، وأن تقوم على أساس مبدأ التضامن العالمي، وأن يُدرك فيها الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مكافحة تأثير الجائحة.

27 - ودعت اللجنة باستمرار على مدار السنة، بدايةً من الاجتماع المعقود في 14 و 15 كانون الثاني/يناير في كارتاخينا بكولومبيا، إلى توفير موارد كافية ومستدامة يُمكن التنبؤ بها لأنشطة بناء السلام، وقد زادت أهمية ذلك في ظل تفاقم أوجه التفاوت والهشاشة بسبب جائحة كوفيد-19، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات. وتتوج عمل اللجنة على تمويل أنشطة بناء السلام بتخصيص جلساتها السنوية المعقودة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر لهذا الموضوع. ويعد إحاطات قمتها فيها الأمين العام وممثلون للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنك التنمية الأفريقي، ومجموعة البنك الدولي، والفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام، والقطاع الخاص، أعربت الدول الأعضاء عن جزعها من الزيادة الحادة في الفقر عالمياً بسبب الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وشددت على ضرورة أن تشمل الجهود الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي جهوداً للحد من أوجه التفاوت. وأكدت اللجنة على أن تعزيز بناء السلام في العالم مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي، وحثت على الحرص على الاتساق في أعمال الأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية في مجال بناء السلام، مع إقامة شراكات هادفة مع المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، وكذلك مع القطاع الخاص حسب الاقتضاء. وشددت اللجنة على وجوب تجميع مصادر التمويل من منطلق "ترشيد التبرع من أجل بناء السلام" حتى يتعزز الاتساق والتنسيق، وعلى إمكانية زيادة الانتظام في تتبع تمويل أنشطة بناء السلام. ودعت اللجنة إلى مزيد من التعمق في تقصي التمويل الابتكاري، وأكدت في الوقت نفسه على ضرورة تقديم الدول الأعضاء المزيد من التبرعات، ولا سيما من أجل تمكين رائدات الأعمال الحرة من تحقيق إمكاناتهن كرائدات أعمال، فذلك شرط ضروري لمساعدة المجتمعات المحلية على شق طريقها لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. وأعربت اللجنة عن أسفها للحالة الوخيمة لصندوق بناء السلام، وحثت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في تقديم مساهمات إليه. وأعلن رئيس اللجنة أن وزير خارجية كندا سيشارك في استضافة مؤتمر سيعقد على المستوى الوزاري في منتصف كانون الثاني/يناير 2021 من أجل سدّ النقص في هذا الصندوق.

ثالثاً - نحو زيادة مرونة وفعالية لجنة بناء السلام

ألف - قيام اللجنة بدور صلة وصل

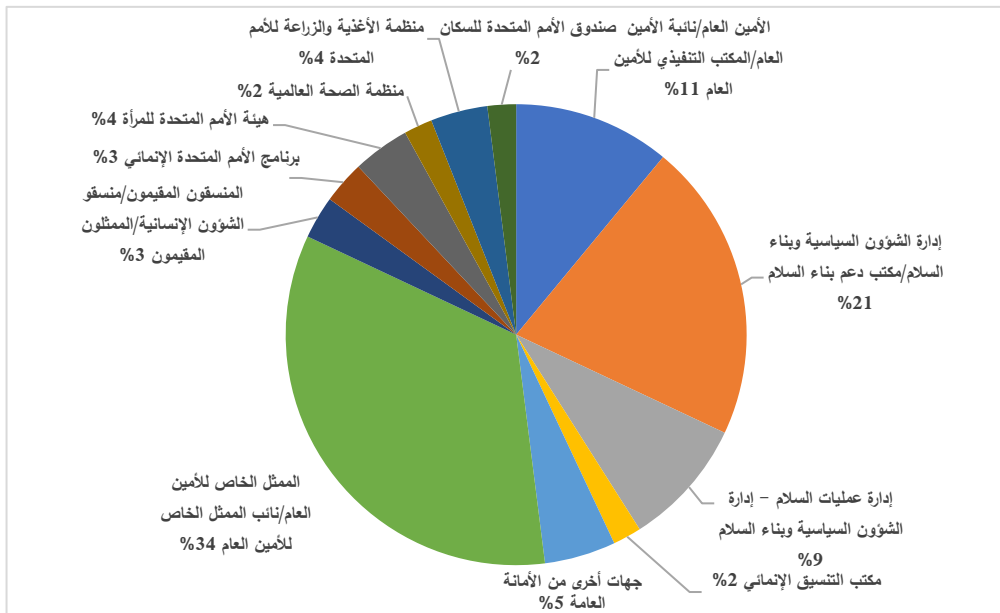
28 - واصلت اللجنة في دورتها الرابعة عشرة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دورها كجهة استشارية للجمعية العامة ومجلس الأمن وكصلة وصل بينهما، ودورها كصلة وصل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، قدمت اللجنة المشورة إليه ما مجموعه 12 مرة في عام 2020، من خلال توجيه رسائل إليه وتقديم إحاطات رسمية في اجتماعاته وفي حواراته التفاعلية غير الرسمية بشأن مسائل قطرية وموضوعية (انظر الفروع أعلاه المتعلقة بالأعمال الخاصة ببلدان ومواضيع بعينها)، ومنها جائحة كوفيد-19. وقدمت اللجنة أيضاً المشورة بشأن استعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام في رسالتيها المؤرختين 6 نيسان/أبريل و 2 تموز/يوليه 2020 الموجهتين إلى المجلس والجمعية العامة. وتمحور تعاون اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تأثير الجائحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء السلام في البلدان والمناطق قيد نظر اللجنة، ويرد بيان لهذا التعاون أعلاه.

باء - تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

29 - رحبت اللجنة بالتأزر وزيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إدراكاً لأهمية تقديم دعم متنسق في السياقات التي تمر بمرحلة انتقالية والسياسات المتضررة من النزاعات، وشددت على ضرورة الاستمرار في تقييم أثر إصلاحات الأمم المتحدة المعنية في أداء المنظمة على هذا الصعيد. وفي عام 2020، وكما هو مبين في الشكل الرابع أدناه، شكّل الممثلون الخاصون للأمين العام ونوابهم أغلبية مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة، مما يدلّ على القيمة التي توليها اللجنة لسماع آراء القيادات العاملة في الميدان.

الشكل الرابع

مقدمو الإحاطات من الأمم المتحدة في اجتماعات لجنة بناء السلام المعقودة في عام 2020



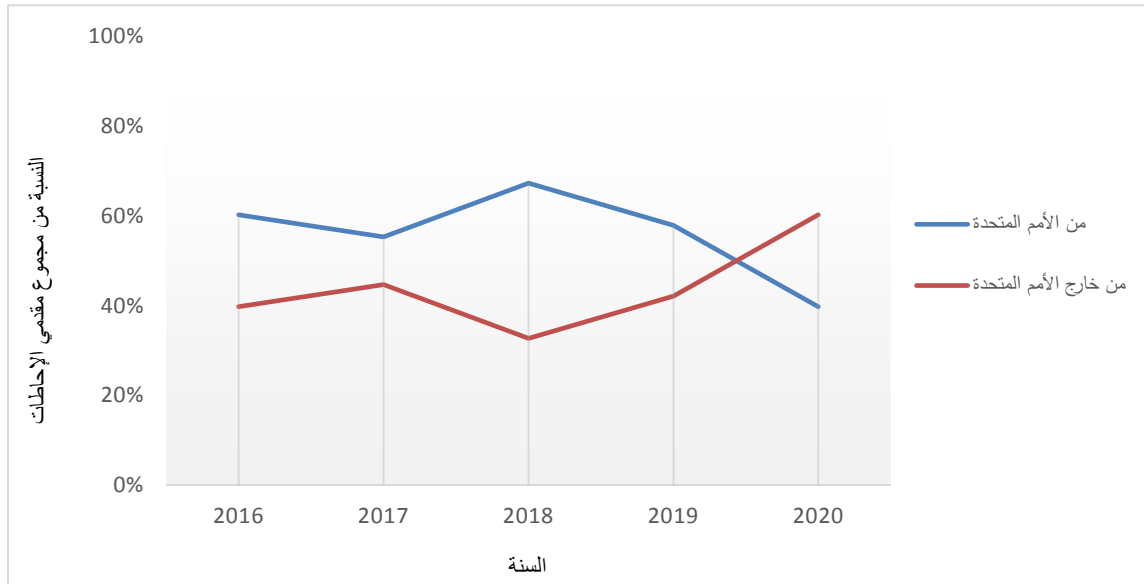
30 - وشددت اللجنة طوال العام على أهمية الاستمرار في تقديم دعم متعدد الركائز إلى أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الميدان، مع الإقرار بأن لكل ركيزة قيمتها الذاتية وولايتها المحددة. وفي الرسالة المؤرخة 2 تموز/يوليه 2020 الموجهة من رئيس اللجنة (A/74/935-S/2020/645)، دعت اللجنة إلى القيام بالمزيد من العمل لمضافة جهود الأمم المتحدة في الميدان، وشجعت على متابعة ما إذا كان تحسينُ جهود التحليل والتخطيط قد عزز قدرة المنظومة على الإنجاز على الأرض، وكيف عزّزها. والتزمت اللجنة أيضاً بالعمل كجهة منظمة لهذه المناقشات ومنبها لها.

جيم - تعزيز الشراكات

31 - واصلت اللجنة استغلال دورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات لتُعزّز الشراكات مع الجهات المعنية. وكما هو مبين في الشكل الخامس أدناه، انخفض عدد مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة في اجتماعات اللجنة في عام 2020 انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالسنوات الماضية، وأتاح ذلك الفرصة للجنة لتعزيز تواصلها مع مجموعة متنوعة من المحاورين من خارج الأمم المتحدة في سياق أنشطتها.

الشكل الخامس

مقدمو الإحاطات من الأمم المتحدة ومن خارجها في اجتماعات لجنة بناء السلام منذ عام 2016

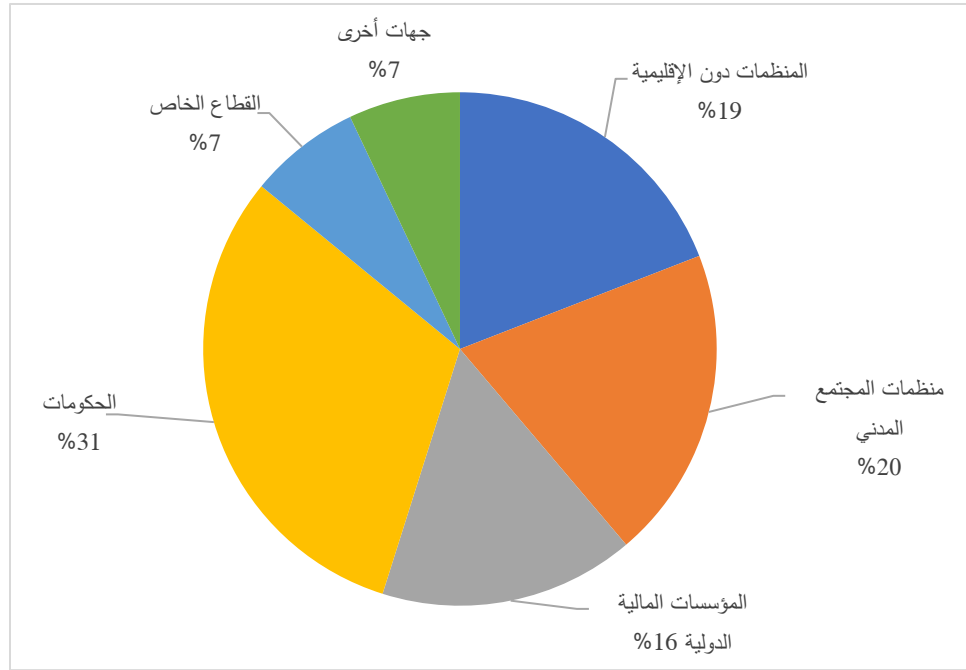


32 - وفي عام 2020، كان من بين الشركاء من خارج الأمم المتحدة الذين قدّموا إحاطات في اجتماعات اللجنة (كما هو مبين في الشكل السادس) مسؤولون حكوميون ووطنيون ومحليون؛ ومنظمات إقليمية ودون إقليمية (منها الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، ومنتدى جزر المحيط الهادئ)؛ ومنظمات من المجتمع المدني؛ ومؤسسات مالية دولية (بنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد

الدولي، والبنك الدولي) وشركات من القطاع الخاص⁽⁴⁾. وقدم كذلك ممثلون لأوساط أكاديمية ومراكز فكر وخبراء مستقلون إحاطات في الاجتماعات (مدرجون تحت "جهات أخرى" في الشكل السادس أدناه).

الشكل السادس

أنواع مقدمي الإحاطات من خارج الأمم المتحدة في اجتماعات لجنة بناء السلام في عام 2020، كنسبة مئوية من مجموع مقدمي الإحاطات من خارج الأمم المتحدة



33 - وواصل ممثلو الاتحاد الأفريقي زيادة مشاركتهم في مناقشات اللجنة الخاصة ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها، حيث قدموا مداخلات بوصفهم من أعضاء حلقات النقاش ومن الحضور. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة اجتماعا استشاريا غير رسمي لمناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال بناء السلام في أفريقيا. وفي بيان صحفي مشترك صدر عنهما بعدئذ، أقر أعضاء المجلس واللجنة بالتحديات غير المسبوقة التي تطرحها جائحة كوفيد-19 في البلدان والمناطق قيد نظر اللجنة، وبالدور الحيوي للنساء والشباب في المساعدة على التصدي لها. وأقروا بالموقف الأفريقي الموحد بشأن استعراض عام 2020 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي صدّق عليه المجلس، ودعوا إلى تحقيق التكامل بين الاتحاد الأفريقي وآليات الأمم المتحدة المالية، ودعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات التي يمسك بزمامها ويقودها الاتحاد الأفريقي، ورحبوا في هذا الصدد بإنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات باعتباره خطوة إيجابية للمضي في تنفيذ استراتيجيات الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات في أفريقيا. وأقروا بالدعم الواسع النطاق الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى مبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات دوي المدافع في أفريقيا"، بسبل

(4) لا تشمل هذه البيانات مداخلات الشركاء من الحضور.

منها مبادرات صندوق بناء السلام التكميلية، ودعوا إلى زيادة التركيز على مبادرات بناء السلام الأفريقية التي يقودها نساء وشباب.

34 - وطوال السنة، دعت اللجنة مرارا إلى إقامة شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك على سبيل الأولوية، للتصدي على نحو أفضل لتداعيات جائحة كوفيد-19 في سياقات بناء السلام. وفي هذا الصدد، أُطلع أعضاء اللجنة على مبادرات الأمم المتحدة الهادفة إلى تسريع تقديم الدعم للتقييمات والتحليلات للمخاطر التي تجرى بالشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. ورحبت اللجنة بزيادة حضور ممثلي بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قدموا مداخلات بوصفهم من أعضاء حلقات النقاش ومن الحضور.

دال - تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

35 - واصلت اللجنة تعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من خلال كفالة تدفق المعلومات بشكل أفضل من الصندوق إلى اللجنة، وذلك بدعوة مكتب دعم بناء السلام ورئيس الفريق الاستشاري للصندوق إلى أن يقدموا إحاطات منتظمة عن عمل الصندوق في جميع اجتماعات اللجنة المعنية، ودعوة البلدان التي تتلقى تمويلا من الصندوق، ولا سيما البلدان التي أعلن الأمين العام أهليتها، لتقديم إحاطات إلى اللجنة بشأن أولوياتها في مجال بناء السلام، والتقدم المحرز في هذا المجال والتحديات المواجهة فيه. وقد مكّن ذلك اللجنة من أن تتابع العمل عن كثب وأن ترحب بتوجيه الصندوق عملياته بسرعة نحو التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه.

واو - النظام الداخلي للجنة بناء السلام وأساليب عملها

36 - واصلت اللجنة عملية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها التي كانت قد بدأتها في دورتها العاشرة، وذلك من أجل زيادة مرونة عملها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة، بناءً على التوصيات الواردة في مرفق تقريرها عن دورتها الثالثة عشرة (A/74/668-S/2020/80)، بعقد عدد من المشاورات على مستوى الخبراء توجت بالتوصية الواردة في مرفق هذا التقرير.

رابعا - جدول الأعمال التطلعي

37 - من المتوقع، رهن طلبات المتابعة المقدمة من الدول الأعضاء المعنية، أن يظل عمل اللجنة خلال دورتها الخامسة عشرة على نفس مستواه في عام 2020. ويعني ذلك أنه يُنتظر أن تقدم اللجنة الدعم في عام 2021 إلى جهود بناء السلام في ما لا يقل عن 15 سياقاً خاصاً ببلدان ومناطق بعينها، أي العدد نفسه الذي عملت عليه في عام 2020، مع مراعاة التنوع الجغرافي. ويُنتظر أيضاً أن تستمر اللجنة في عملها على المسائل الشاملة والمواضيعية، بما في ذلك دعم المرأة والسلام والأمن؛ والشباب والسلام والأمن؛ وتأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام؛ وتمويل بناء السلام؛ والدور الحيوي لبناء المؤسسات. غير أن سعيه للإبقاء على برنامج العمل الموضوعي هذا أو توسيعه في عام 2021 يتوقف أيضاً على توفر الموارد الكافية في الأمانة العامة، بما في ذلك توفر عدد كافٍ من الوظائف الفنية في مكتب دعم بناء السلام ليؤدي دور أمانة اللجنة.

38 - وستُتيح الدورة المقبلة فرصاً جديدة للجنة لتواصل تنفيذ القرارات ذات الصلة المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه بهدف الاستمرار في تحسين تأديتها لأدوارها كجهة استشارية وصال وداعية إلى عقد الاجتماعات. وفيما يتعلق بدور اللجنة كجهة استشارية، ستواصل اللجنة تقصي سبل لإقامة حوارات أكثر انتظاماً مع الجمعية العامة، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وستواصل اللجنة أيضاً تقديم المشورة إلى مجلس الأمن على نحو حسن التوقيت ومحدد الأهداف بشأن المسائل المعنية استناداً إلى عملها المتعلق ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها. وفيما يتعلق بدور اللجنة كصلة وصل، فإنها ستواصل دعم تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستواصل اللجنة في هذا الصدد تعاونها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالي بناء السلام والتنمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في البلدان المتضررة من النزاعات. وفيما يتعلق بدورها كداعية إلى عقد الاجتماعات، ستواصل اللجنة تقصي سبل لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك القطاع الخاص عند الاقتضاء، من أجل تقديم الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات. وستواصل اللجنة استغلال دورها كداعية إلى عقد الاجتماعات وكجهة استشارية لتُتيح للنساء العاملات على بناء السلام من سياقات مختلفة منبراً لعرض خبراتهن وتبادلها. وعلى نحو ما اتُفق عليه خلال اجتماع اللجنة المعقود في 21 تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرأة والسلام والأمن، ستقدم اللجنة بانتظام تقارير عن تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية. وستقوم اللجنة، تمسحاً مع استراتيجيتها الجنسانية، بزيادة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشاتها الخاصة بمواضيع وبلدان ومناطق بعينها، وكذلك في زيارتها الميدانية، وستواصل تعزيز عملها مع النساء العاملات على بناء السلام.

المرفق

أساليب عمل لجنة بناء السلام

يتضمن هذا المرفق توصيات تُقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقترن هذه التوصيات بأمتلئة ذات صلة بالموضوع. ويتضمن المرفق أيضاً مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في كفاءة اللجنة ومرونتها. ويمكن للجنة أن تتفقد جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت، وضمن ولاية القرارات التأسيسية للجنة، وهي قرار الجمعية العامة 180/60 وقرار مجلس الأمن 1645 (2005)، وكذلك قرار الجمعية 262/70 وقرار المجلس 2282 (2016). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستستعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دورياً، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

التوصيات

1 - القيادة: على اللجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

الإجراءات:

أولاً - وفقاً للتكليف الصادر في الفقرة 5 من كل من قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) التي تشجع فيها الجمعية والمجلس للجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، ستواصل اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقاً التغيير في عضوية اللجنة الذي يجري كل سنتين، وسينفذ في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبين في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

ثانياً - زيادة الاستفادة من نواب الرئيس، بالتشاور مع الرئيس، في تنظيم اجتماعات اللجنة وإجرائها.

مثال للممارسات الجيدة: يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم للرئيس المقبل. ويقدم نواب الرئيس الدعم للرئيس بترؤس عدد من الاجتماعات.

2 - أشكال عمل اللجنة: رغم التسليم بقيمة العمل الذي تقوم به اللجنة في جميع تشكيلاتها واجتماعاتها، ينبغي للجنة أن تواصل نظرها في خيارات مرنة لأشكال أخرى للعمل وفقاً للولاية المنوطة بها، منها تعزيز دور اللجنة التنظيمية.

الإجراءات:

أولاً - الاستفادة بقدر أكبر من اللجنة التنظيمية كمنبر لعقد المناقشات الخاصة ببلدان ومناطق ومواضيع بعينها، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقاً للقرارات التأسيسية للجنة. وعند عقد مناقشات

خاصة بمناطق بعينها، تجري الإشارة إلى الحالات الخاصة ببلدان بعينها بموافقة هذه البلدان، ويجري إطلاع أعضاء اللجنة عليها.

ثانياً - تعزيز اللجنة لكي تكون قادرة على العمل بنمط "هندسي متغير"، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص، بموافقة جميع البلدان التي تنتظر فيها اللجنة وبموافقة الدول الأعضاء فيها، من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها، وولايتها لمساعدة الحكومات التي تقيم شراكات مع اللجنة فيما يتعلق بأولويات هذه الحكومات في مجال بناء السلام، حسب الاقتضاء.

ثالثاً - تعزيز دور اللجنة في الدعوة إلى عقد الاجتماعات عن طريق دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعاتها. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء، المقرر دعوتهم بموافقة البلد الذي تنتظر فيه اللجنة وموافقة الدول الأعضاء فيها، الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، إضافة إلى القطاع الخاص عند الاقتضاء.

أمثلة للممارسات الجيدة: اجتماعات اللجنة بشأن بوركينا فاسو، وبابوا غينيا الجديدة، والصومال، وغامبيا، وكولومبيا؛ والمناقشات الخاصة بمناطق غرب أفريقيا والساحل والبحيرات الكبرى وحوض بحيرة تشاد؛ والاجتماع مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ والاجتماعات بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والاجتماعان بشأن موضوعي "تأثير جائحة كوفيد-19 في بناء السلام والحفاظ عليه" و "التصدي الاجتماعي والاقتصادي الفوري لجائحة كوفيد-19"؛ والمشاورات بشأن سياقات عمليات الأمم المتحدة الانتقالية، ودور المرأة في بناء السلام، والعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأهمية بناء المؤسسات، وتوفير التمويل وإقامة الشراكات من أجل بناء السلام، التي جرت في إطار التحضير لاستعراض عام 2020 لهيكل بناء السلام.

3 - دور الأعضاء: تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، حيث تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات وخمسة أعضاء من المساهمين الماليين العشرة الأوائل. ولذلك فإن مشاركة جميع أعضاء اللجنة بصورة أقوى وأكثر اتساقاً ستزيد من تعزيز كفاءة اللجنة.

الإجراءات:

أولاً - الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: فإلى جانب اهتمامات بلدان بعينها، تُشجّع الدول الأعضاء التي تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثراء مداورات اللجنة بمنظورات تلك الهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء إسداء المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية ذات الصلة الجاري تناولها في هذه الأجهزة، والتي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة وتعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة. ويُشجّع أيضاً

الأعضاء المنتخبون من البلدان العشرة الأولى المساهمة بقوات والمساهمين الماليين العشرة الأوائل على تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة وتلك الهيئات.

ثانيا - تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به اللجنة في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة بناء السلام والحفاظ عليه. وسيزيد هذا الأمر من إبراز دور اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عملها. كما أن من شأن وضع خطة عمل يمكن التنبؤ بها (انظر التوصية 4 أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤدي إلى زيادة الانتظام في تدفق المعلومات بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا - تشجيع أعضاء اللجنة على المشاركة ودعم عمل الرئيس ونوابه بفعالية، مع تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز فكرة وجود لجنة واحدة.

رابعا - يمكن أن تستكشف اللجنة إمكانية تعيين منسقين غير رسميين يتولون إدارة علاقاتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، استنادا إلى دراسة تجربة تعيين منسق غير رسمي للعلاقات مع مجلس الأمن. ويمكن أيضا النظر في الاستعانة بمنسقين غير رسميين للعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمين الماليين.

مثال للممارسات الجيدة: تمثل الدورة السنوية للجنة بالاقتران مع الاجتماعات الأخرى أمثلة جيدة على جمع اللجنة بين مختلف الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. وشارك في المناقشات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لبناء السلام، والمناقشات الخاصة ببلدان ومواضيع بعينها، ممثلون عن إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني. وتعيين منسق غير رسمي للعلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن ساعد اللجنة في تقييم دورها الاستشاري. وقامت الدول الأعضاء، بالاشتراك مع الرئيس، بإعداد وإجراء مناقشات مواضيعية مختلفة.

4 - خطة العمل: من شأن وجود خطة عمل أطول أجلا يمكن التنبؤ بها بصورة أكبر إتاحة مشاركة الدول الأعضاء على نطاق أوسع في اجتماعات اللجنة.

الإجراءات:

أولا - اعتماد اللجنة خطة عمل سنوية تستند إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة وتجسد أولويات اللجنة القطرية والإقليمية والمواضيعية. وينبغي أن تتضمن خطة العمل جدولاً زمنياً سنوياً مؤقتاً. وفي منتصف كل شهر، يعمم الرئيس الجدول الزمني المؤقت للشهر التالي بغية تلقي مدخلات واقتراحات من أعضاء اللجنة. ويمكن أن تضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررّة من قبل، مع إتاحة مهلة كافية لذلك.

ثانيا - مراعاة خطة العمل جدول العمل الزمني للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذا الصلة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة، على سبيل المثال عند طلب مجلس الأمن المساعدة في تحديد المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام الذي يتجسّد في الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام

والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها تدريجياً (انظر S/PRST/2017/27). ففي هذه الحالات، ينبغي للجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثاً - تضمّن خطة العمل تعاملاً أكثر انتظاماً للجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رابعاً - تضمّن خطة العمل عقد اجتماعات محددة ومركزة تقوم خلالها بلدان متنوعة (متلقية و/أو ملتزمة للتمويل من صندوق بناء السلام) بعرض خططها الوطنية لبناء السلام.

خامساً - تقرير موعد وموضوع الدورة السنوية للجنة قبل عقدها بوقت كافٍ من أجل تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة بتمثّلين وافرين من عواصمها.

سادساً - تضمّن خطة العمل الزيارات إلى الميدان؛ وينبغي تعميم مذكرات مفاهيمية بشأن تلك الزيارات قبل أسبوع على الأقل من موعد الزيارة.

مثال للممارسات الجيدة: يشكّل التعميم المبكر لخطط العمل الشهرية للجنة أدوات مفيدة في تحسين مواءمة عملها مع الجدول الزمني لمجلس الأمن وفي تيسير عمل الدول الأعضاء معها.

5 - القيام بدور صلة وصل: يشدد قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282 (2016) على أهمية اللجنة في تعزيز الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ عليه، وفي القيام، من بين مهام أخرى، بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ويسلم القراران أيضاً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزّز كل منها الآخر.

الإجراءات:

أولاً - استفادة اللجنة على أفضل وجه من أعضائها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضاً الإجراءات 2-أولاً و 2-ثانياً)، لكي تعالج بفعالية المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه وتكون مناصرة لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثانياً - التماس إقامة حوارات بين رئيس اللجنة ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الحاجة، وكذلك عقد اجتماعات غير رسمية للجنة مع هذه الهيئات.

ثالثاً - فيما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، وإلى جانب عملها حتى الآن، ينبغي أن تقوم، إذا دُعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، بإعداد إحاطاتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراء 3-ثانياً). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لهذه الإحاطات، مناقشات مواضيعية داخلية تحسباً للقضايا التي ستجري مناقشتها في مجلس الأمن، وزيارات ميدانية، منها زيارات مشتركة مع المجلس تقوم بها بدعوة منه، لتعزيز منظورات بناء السلام، وتنظيم اجتماعات للتداول مع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى هذه الإحاطات الرسمية، يمكن أن تسدي اللجنة مشورتها خطياً ومن خلال الحوارات التفاعلية غير الرسمية، حسب الاقتضاء.

رابعا - من خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والصبغة الفريدة لما تتمتع به اللجنة من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، يمكنها أن تقيم حوارات مستمرة وأن تعزز جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، حسب الطلب، في المسائل المتصلة بأوجه التأزر بين الأمن والتنمية على سبيل المثال. فالدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى مجلس الأمن يحظى بالتقدير بوجه خاص أثناء نظر المجلس في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حيث تكون اللجنة في وضع فريد يتيح لها موافاة المجلس بمنظورات واضحة وواقعية المنحى وسارية وذات نوعية في مجال بناء السلام، عند الطلب. وينبغي كذلك مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

خامسا - دعوة اللجنة إلى استخدام الموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام استخداما متسقا يمكن التنبؤ به ويمكن تتبع مساره، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى استخدام أدوات مالية مبتكرة.

سادسا - مواصلة اللجنة أيضا العمل كصلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، مع إيلاء الاهتمام المناسب للأنشطة المضطلع بها على الأرض.

مثال للممارسات الجيدة: أتاح الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقده مجلس الأمن مع اللجنة في تموز/يوليه 2020 للدول الأعضاء مجالاً لتقصي سبل عملية يمكن للمجلس واللجنة العمل معا من خلالها على معالجة تداعيات جائحة كوفيد-19 على بناء السلام والحفاظ عليه في البلدان المتضررة من النزاعات. ومن الأمثلة على السبل التي يمكن من خلالها للجنة الوفاء بولايتها المتمثلة في أداء دور صلة وصل بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بتقديمها المشورة إلى مجلس الأمن قبل تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية غير الرسمية التي تقودها اللجنة تحضيراً لاستعراض عام 2020، وتقديمها المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمناسبة التي عقدتها بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

6 - أوجه التأزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام: القيام، مع الحفاظ على استقلالية صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التأزر بين اللجنة والصندوق، وضمان مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على مشاريع الصندوق الجارية.

الإجراءات:

أولاً - استماع اللجنة إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.

ثانياً - دعوة اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.

ثالثاً - سيكون من المفيد أن يقدم مكتب دعم بناء السلام إحاطات منتظمة بشأن أنشطة صندوق بناء السلام خلال اجتماعات اللجنة، وأن تُعمّم وثائق الصندوق على اللجنة على نحو أكثر انتظاماً.

رابعا - عقد اللجنة اجتماعا سنويا للاطلاع على عمل صندوق بناء السلام ولزيادة التعريف بالصندوق.

مثال للممارسات الجيدة: تمثل الاجتماعات المتعلقة بتمويل بناء السلام والمناقشات المتعلقة بالبلدان التي تتلقى أموالا من صندوق بناء السلام سبلا مبتكرة لإبقاء اللجنة على علم بالتقدم الذي تحرزه البلدان بدعم من الصندوق.

7 - التحضير لاجتماعات اللجنة وشكلها وتسييرها ونتائجها: ينبغي التحضير لاجتماعات اللجنة قبل انعقادها بوقت كافٍ بغية كفالة إجراء مناقشات موضوعية وتيسير تحقيق نتائج ملموسة. ولا بد من ضمان وجود توازن بين متطلبات الشفافية/التوعية وسرية مداوات اللجنة لدى البت فيما إذا كان ينبغي أن يكون الاجتماع مفتوحا أو مغلقا. وعلى اللجنة، وعلى الاجتماعات بأشكالها المختلفة، وبموافقة الدول الأعضاء، أن تعزز الشمولية وتكفل أن تؤدي المشاركة إلى تعزيز تكامل اللجنة التنظيمية وتعزيز مفهوم وجود لجنة بناء سلام موحدة. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام مواصلة ضمان وجود آليات لإبلاغ اللجنة التنظيمية بشأن جميع أنشطة اللجنة. ويجب ضمان وجود توازن بين الوقت المخصص لعروض مقدمي الإحاطات والوقت المخصص للمداخلات من الحضور بغية تعزيز التفاعل في المناقشات.

الإجراءات:

أولا - استفادة اللجنة بقدر أكبر من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء لتباحث الغرض من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى السفراء ونتائجها المتوقعة ومتابعتها.

ثانيا - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يعمم الرئيس مذكرة مفاهيمية قبل أسبوع على الأقل من موعد عقد الاجتماع.

ثالثا - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، ينبغي للرئيس، وبعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.

رابعا - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، يطلب مكتب دعم بناء السلام من مقدمي الإحاطات أن يقصروا مدة مداخلاتهم على خمس دقائق.

خامسا - خلال اجتماعات اللجنة، يذكر الرئيس مقدمي الإحاطات بأن يقصروا مداخلاتهم على ثلاث إلى خمس دقائق. كما يشجع الرئيس المتكلمين من الحضور على قصر مدة مداخلاتهم على ثلاث دقائق.

سادسا - عند دعوة المشاركين من الحضور للتكلم، يقوم الرئيس، بناء على مشورة من أمين اللجنة، بإعطاء الأولوية لبلدان المنطقة وإبلاء الاعتبار الواجب للبروتوكول وترتيب التسجيل.

سابعا - نظر اللجنة، بالإضافة إلى الموجزات التي يعدها الرئيس، في الوثائق ذات الصلة حتى تعزز نتائج اجتماعاتها. وينبغي أن تشمل هذه الوثائق، حسب الاقتضاء، بيانات صحفية ورسائل توافق عليها اللجنة. ولتعزيز الإمساك بزمام الأمور وطنياً، ينبغي عند النظر في الوثائق الختامية إبلاء أهمية خاصة إلى الآراء التي يبديها البلد و/أو المنطقة قيد النظر.

ثامنا - التعميم في وقت مبكر بما فيه الكفاية للوثائق التي يتعين على اللجنة الموافقة عليها بحيث يتسنى للدول الأعضاء تقديم آرائها واقتراحاتها.

مثال للممارسات الجيدة: مرونة اللجنة في أقلمة أساليب عملها مع التحديات اللوجستية التي طرحتها جائزة كوفيد-19، وعقدتها اجتماعات منتظمة على منصة افتراضية.

8 - التعريف بعمل اللجنة والاتصالات: يتعين التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص بناء السلام والحفاظ عليه.

الإجراءان:

أولا - استكشاف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة التعريف باجتماعاتها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، وذلك لاجتذاب مزيد من الاهتمام من وسائط الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتظر اللجنة في إصدار بيانات صحفية عقب هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء.

ثانيا - استكشاف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة أنشطتها الجارية على شبكة الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها، وزياراتها القطرية.

مثال للممارسات الجيدة: زيادة بذل الجهود لتعميم بيانات صحفية عقب اجتماعات اللجنة.